منشورات الطليعــة الطليعة العربية في تونس



مُقاومَة من نار

الرصاصة الأولى في وجه الإحتلال الأمريكي للعراق

في 4 أيار/ مايو 2003 أعلن الرئيس بوش نهاية العمليات العسكرية الرئيسة في العراق في كلمة متلفزة ألقاها من على متن سفينة «ابراهام لنكولون» وخلفه يافطة كُتب عليها Mission Accomplished (المهمة تمّت). وكالعادة عملت وسائل الإعلام الأميركية على تزوير الحقائق ونشر الأكاذيب، فصوّرت الوضع في العراق على أنه مؤيّد للاحتلال وأنّ الشعب العراقي فرح جداً بالجيش الأميركي. وكانت أطراف المعارضة الخارجية قد صوّرت للإدارة الأميركية أنّ العراقيين سيستقبلون الاحتلال بالورود والقبل لكنّ أيّاً من هذا لم يحصل بتاتاً، بل كانت أعمال القتل والنهب والعنف تحصل في كل مكان في الأسابيع الأولى للاحتلال وبشكل لم يعرفه العراق من قبل. ونُهبت مؤسسات الدولة ومكاتب الوزارات ومحتويات المتحف الوطني العراقي الذي فُقدت منه 170 ألف تحفة لا تقدّر بثمن. وعاشت مدن رئيسة كبغداد في الظلام بعد انقطاع التيّار الكهربائي كما انقطعت المياه والهاتف. وفي محاولة لفرض السيطرة، قامت قوات الاحتلال بحملات واسعة لضرب رموز نظام البعث، وبعمليات للبحث عن قياداته السياسية والحزبية والعسكرية فاعتقلت أو قتلت أكثر من 200 شخص منهم ابنا صدّام عدي وقصي في 22 تموز/ يوليو 2003. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2003، أمسك الأميركيون بصدام حسين نفسه.

لم تدم نشوة الانتصار الأميركي، إذ منذ الأسبوع الأول من نيسان/ أبريل 2003 شرع الشعب العراقي في مقاومة الاحتلال وبات مقتل وجرح الجنود الأميركيين والبريطانيين وتدمير آليّاتهم العسكرية في بغداد وجوارها وفي البصرة حدثاً عادياً. ومنذ بداية حزيران/ يونيو 2003 شهد فصل الصيف تصاعد أعمال المقاومة حتى أصبحت شأناً يومياً طيلة تسع سنوات. وسرعان ما ظهر الجزع والتردّد لدى الأميركيين الذين صُدموا بالمقاومة وبرفض الشعب لوجودهم، وكان خوف الاحتلال بادياً إلى درجة أنّ بعض العراقيين ظنّ في نهاية

العام. فبدت طريق المقاومة طويلة وكان نفس الأميركيين طويلاً استدعى استحضار قوى إضافية ومرتزقة تعمل في «شركات أمنية».

وإضافة إلى عمليّات المقاومة ضد الاحتلال، وقعت سلسلة انفجارات دمويّة في بغداد والنجف، كان أولها في السابع من آب/ أغسطس مستهدفاً السفارة الأردنية فأسفر عن سقوط 11 قتيلاً وعشرات الجرحى. ثم انفجار في مركز الأمم المتحدة في بغداد في 19 آب/ أغسطس أسفر عن مقتل 23 شخصاً بينهم سيرجيو فييرا دي ميلو، مسؤول الأمم المتحدة في العراق. فانفجار ضخم أمام مقام الامام علي في النجف يوم 29 آب/ أغسطس 2003 أسفر عن مقتل 130 شخصاً بينهم السيد محمد باقر الحكيم، زعيم المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق. وكان قد سبق هذا الانفجار انفجار آخر في 25 آب/ أغسطس 2003 استهدف السيد محمد سعيد الحكيم، عمّ محمد باقر الحكيم، الذي نجا منه.

قسّم الاحتلال العراق إلى أربع مناطق احتلال كما فعل الحلفاء بألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية: منطقة شمالية الموصل ـ كركوك ومنطقة وسطى بغداد ـ تكريت ومنطقة جنوبية وسطى كربلاء ومنطقة جنوبية البصرة. وتوّلى الأميركيون السيطرة على المنطقتين الشمالية والوسطى في حين تولت بولندا وبريطانيا قيادة المناطق الجنوبية.

ولتخريب محاولات الاحتلال إعادة عجلة الانتاج النفطية للاستفادة من عائدات النفط فقد قام رجال المقاومة بتفجير محطات التكرير وخطوط الأنابيب. فقد سعت الولايات المتحدة إلى زيادة الانتاج إلى 5 ملايين برميل في اليوم ولكن عملياً لم يتجاوز الانتاج عام 2004 سقف 2.2 مليون برميل يومياً ثم انخفض عام 2005 إلى 2.1 برميل يومياً.

وبعد أن فرض الاحتلال حلّ الجيش العراقي عمد عدد كبير من الضباط والعناصر إلى الانتظام في إطار المقاومة العراقية والمساهمة في عمليات تراوحت بين عمليات قنص ضد الاحتلال إلى عمليات انتحارية على نقاط التفتيش وكمائن وقصف، حتى وصل عدد قتلى القوات الأميركية أكثر من 120 في الشهر وعدد الجرحى المئات. وفرضت المقاومة على الأميركيين احترام الشعب العراقي وعدم أذيته المجانية كما أجبرت المقاومة في لبنان الاحتلال الاسرائيلي. ففي البدء تعامل الاحتلال بعنجهية واستبداد مع السكان حيث كان الجنود الأميركيون والمرتزقة يطلقون رصاص رشاشاتهم على المواطنين حتى لو كانوا في

تظاهرات سلمية ضد الاحتلال[1]. ولكن مع مرور الزمن بات الاحتلال أكثر حذراً في القتل المجاني. وفي حادثة دالة فتح الجنود البريطانيون في جنوب العراق النار على تظاهرة فقتلوا أربعة أشخاص. ورداً على هذه الجريمة قتل رجال المقاومة ستة جنود انكليز.

في 17 حزيران/ يونيو 2003 أعلن الجنرال الأميركي جون أبي زيد (وهو لبناني الأصل) أنّ ما يحصل في العراق هو حرب ولو كانت حملة أغوار كلاسيكية ضد قواتنا». واعترف بول ولفوفتز نائب وزير الدفاع أمام لجنة الكونغرس في 18 حزيران بهذا الواقع أنّ ثمة «حرب أغوار ضدّنا في العراق ولكننا ننوي الفوز بها». ولذلك بدأت سلسلة عمليات أميركية كبرى في مناطق انتشار المقاومة بدءاً بعملية الفلوجة التي بدأت في 5 نيسان/ أبريل 2004 واستمرت حتى 22 منه. ولكنّ القوات الأميركية تدعمها قوى مرتزقة من الشركات الأمنية الخاصة لم تفلح في السيطرة عليها على الرغم من استعمال الدبابات والطائرات ضدّ رجال المقاومة المسلحين تسليحاً خفيفاً. وبعد عدّة محاولات للوصول إلى وقف إطلاق النار مع المقاومين اضطر الجيش الأميركي للانسحاب. وبرّر ضابط في المارينز الانسحاب الأميركي المذل من معركة الفلّوجة أنّه كان باستطاعتهم احتلال المدينة ولكن هذا كان يعني تحويلها إلى درسدن (المدينة الألمانية التي تعرضت إلى غارات أميركية وبريطانية قاتلة أثناء الحرب العالمية الثانية حولتها إلى ملعب فوتبول).

ولحفظ ماء الوجه سلّم الأميركيون مواقعهم لجنرال عراقي سابق هو محمد لطيف، خدم في نظام البعث السابق، مع علمهم أنّ العناصر التي تتبعه قد تكون إلى جانب المقاومة. وكما كان يحصل في لبنان إبّان الاعتداءات الاسرائيلية، فقد قصف الأميركيون مراكز عبادة ومدارس ومستشفيات ومؤسسات عامة ومنازل في الفلوجة أثناء الحملة بحجة ضرب المقاومة. والحقيقة أنّ المقاومة العراقية لقّنت الاحتلال درساً قاسياً لأنّه عجز عن تثبيت أقدامه فانسحب منها. ولذلك انتشرت اليافطات في شوارع الفلّوجة تعلنها أوّل مدينة محررة انتصرت على الولايات المتحدة. وانطلقت الهتافات من مآذن المساجد تحيّي المقاومة البطلة. في حين صرّح الجنرال السابق: «أنا لا أريد أن يعود الجندي الأميركي إلى مخيّمه

هنا في العراق. أريد أن يعود إلى الولايات المتحدة».

ولكن بعد انتهاء العملية أخذت القوات الأميركية تطوّق الفلوجة بإقامة سواتر ترابية عالية لسدّ الطرقات الرئيسة ولم تستثنِ الأحياء السكنية من قصفها حيث أدّت غارة جوية على المدينة إلى مقتل 22 مواطناً معظمهم من النساء والأطفال يوم 19 حزيران/ يونيو 2004. وكان موقف إيّاد علاوي، الذي عاون الاحتلال في مراحل عدّة قبل الغزو وأصبح رئيس مجلس الحكم، مخزياً حيث ندّد بالمقاومين ودعا المدينة إلى تسليمهم وإلا ستواجه القصف الجوي الأميركي، ما ذكّر بحرب غزّة في منتصف عام 2008 وموقف بعض السلطة الفلسطينية.

في السنوات السبع الأولى من الاحتلال، اقتصرت المقاومة العراقية على حرب العصابات ولم تكن حرب تحرير شعبية على طريقة فيتنام لأنّه كلما وقعت مدن ومحافظات بأيدي المقاومين، كان الجيش الأميركي يشنّ حملات شاملة تستمر أسابيع لمنع ظهور مناطق محررة تقوم بحرب تحرير شعبية. ولكن حتى حرب العصابات كانت كافية لمنع الاحتلال من إحراز تقدّم سريع للهيمنة على مراحل الاعمار وعلى عملية بناء دولة عراقية جديدة. ولم تكن المقاومة تتمتع بشعبية واسعة في السنوات الأولى للاحتلال لأنّ عملياتها وردود الفعل الأميركية العنيفة من حصار وقصف وتعذيب وتنكيل خلقت حالة من اللااستقرار دفعت العراقيين إلى قبول الوجود الأميركي إلى حين تأمين الهدوء وبعدها يجب أن يخرجوا. في حين كانت المقاومة تريد انسحاباً أميركياً فورياً وتسعى من عملياتها إلى تحقيق هذا الهدف[1].

عطل دور المقاومة تصاعد الاقتتال الداخلي ووقوف بعض الجهات إلى جانب الاحتلال والاستفادة منه، ما أراح الاحتلال الأميركي وسهّل له تنفيذ عملياته الوحشية في الكوفة والرمادي وبغداد على سبيل المثال. فمن شروط خوض حرب تحريرية وحدة

---

(1) Anthony Arnove, *Iraq: The Logic of Withdrawal*, New York, The New Press/Norton, 2006, pp. 55-64.

في الكوفة والرمادي وبغداد على سبيل المثال. فمن شروط خوض حرب تحريرية وحدة الموقف الداخلي وتأمين التعاطف الخارجي كما كان حال حرب فيتنام. إلا أن الدول العربية الهامة كالسعودية ومصر، ومعها دول الخليج والمغرب، كانت إلى جانب الأميركيين، في حين منعت الدول العربية التظاهرات لنصرة الشعب العراقي.

لقد عمدت فئات مسلحة إلى حرق وتفجير منشآت نفطية في شمال العراق وخصوصاً في نواحي كركوك والموصل حتى لا يستتب الأمر لنهب الثروة النفطية ولبعثرة جهود الاحتلال في فرض الأمن. فردّ الأميركيون بحملات قمع واسعة شملت بلدات وقرى عديدة أدّت إلى مقتل آلاف العراقيين وأسر وجرح عشرات الآلاف. وعرقلت المقاومة مسألة إعادة الاعمار التي خططت لها الدوائر الأميركية، فأصبح القضاء على المقاومة الشغل الشاغل لقوات الاحتلال. إذ أصرت الولايات المتحدة، على إنهاء المقاومة بالقوة العسكرية واستخدمت استمرار المقاومة ذريعة لإبطاء الحل السياسي وإعادة السلطة الوطنية إلى البلاد.

في سنواتها الأولى اقتصرت عضوية المقاومة على مناهضي الاحتلال وأعضاء حزب البعث ومتطوعين عرب وآخرين. وتركزت عمليات المقاومة ضد جيوش الاحتلال والعراقيين المتعاونين معهم. وإذ كانت أعنف العمليات وأكثفها في «المثلث السني» شمال غربي بغداد، استغل الأميركيون الوضع الديمغرافي المذهبي والعرقي لإثارة النعرات وتأليب العراقيين ضد بعضهم بعضاً. كما أنّ أعمال المقاومة العراقية اعتراها عمليات لحركات أصولية مسلحة، واختلط هدف تحرير العراق بهدف منع قيام أي سلطة عراقية متعاونة مع الأميركان يكون فيها للشيعة والأكراد نفوذ كبير. ما جعل زعزعة السلم الأهلي هدفاً في نشاط بعض هذه الجماعات لأنها كانت تمنع الاستقرار وقيام دولة جديدة على أيدي الأميركيين.

السيناريو الأميركي المتفائل الذي ردّده بوش ورمسفلد ورايس وباول خلال صيف 2003 افترض فترة زمنية تبرد معها المقاومة ويتوصل الأميركيون إلى صيغة لخطة عمل مع

الفعاليات العراقية تضع جدولاً زمنياً لتسليم السلطة إلى عراقيين متعاونين معهم في مجالات الاقتصاد والجيش والسياسة الخارجية. أما السيناريو المتشائم فافترض استمرار انعدام القانون وسيطرة الفوضى والنهب والغوغاء إلى جانب أعمال المقاومة لسنوات طويلة. ويبدو أنّ سنوات الاحتلال التسع كانت بين السيناريوهين أي فوضى أمنية ومقاومة جنباً إلى جنب مع مراحل تثبيت النظام السياسي الجديد. لقد فرضت المقاومة على الاحتلال صيغة حرق المراحل. فبعدما عيّنت أميركا سلطة احتلال عام 2003 وظنت أنّ هذا الأمر سيستمر لسنوات، أُجبرت سريعاً على نقل بعض السلطات إلى حكومة عراقية انتقالية في حزيران/ يونيو 2004 ثم إلى حكومة عراقية منتخبة في تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

ولم تكن المقاومة منظمة. فقد كان عدوّها قوات الاحتلال وأي أجنبي أو عربي أو عراقي يتعاون معها من قريب أو بعيد. ولكن استهداف عراقيين بشكل عشوائي أحياناً بتعميم تهم العمالة على جماعات بأسرها أسبغ بعداً طائفياً على العمليات. كما دخلت على الخط عصابات متطرفة كانت تقتل الكثير من الخلق من منطلق طائفي. فحلّت الفوضى وانتشرت العصابات الإرهابية المسلحة تنشر الموت والخراب في كل مكان وتؤجّج النزاع الطائفي بين السنّة والشيعة وتهاجم وتدمر المقار الدينية ولا تستثني الجماعات الأقلوية وخصوصاً المسيحية فتفجّر كنائسها وتقتل أفرادها ورموزها. وحتى الأقليات الدينية كاليزدية والمندائية تعرضت للأعمال الإجرامية. وطيلة سنوات الاحتلال غرق العراق في بحر من الجرائم من قتل وتخريب وخطف ونهب وتفجيرات وسيارات مفخخة وقصف صاروخي ومعارك بالأسلحة الرشاشة.

لقد اكتشفت الولايات المتحدة بعد شهور من سقوط بغداد أنّها لن تستطيع ضبط الوضع ومواجهة كل أعمال العنف التي كانت تقع جنباً إلى جنب مع نشاطات المقاومة العراقية. وبعد تردّد طويل بدأت بزيادة حجم قواتها على الأرض، ففشلت فشلاً ذريعاً لأنّ الوضع الأمني لم يتحسن إلا نسبياً. ثم شنّ الاحتلال عمليات عسكرية كبرى هي أقرب إلى غزو ضد مناطق سقطت بأيدي المقاومة. ولكن هذه العمليات على طريقة فيتنام بين جيش أميركي وقوى «فيتكونغ» لم تُثمر كثيراً في العراق إلى حدّ أنه في معركتي الكوفة والبصرة

لم يحسم الأمر إلا بحلّ سياسي فرض على الأميركيين الانسحاب. وفي الواقع فإنّ أي تقدّم نحو الاستقرار لم يحصل إلا بعد نقل الكثير من السلطات إلى حكومة عراقية، تحت ضربات المقاومة التي لم تتوقّف، حتى أعلن الجنرال بترايوس لأوّل مرة بعد أربع سنوات من الاحتلال أمام الكونغرس في أيلول/ سبتمبر 2007 أنّ الوضع الأمني في العراق بدأ يسير نحو التحسّن. خلال تلك السنوات الأربع كانت المقاومة قد نجحت في إقناع الولايات المتحدة أنّها عاجزة عن السيطرة على الأرض وعن إطالة الاحتلال المباشر أكثر من ذلك. وبعد ذلك بدأ الوضع الأمني في التحسّن حتى أعلن بيان من وزارة الداخلية العراقية أنّ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 شهد أقل عدد من القتلى المدنيين منذ بدء إحصائهم عام 2003.

في ربيع 2004، بعد عام من الاحتلال، استنتج الأميركيون أنّ المقاومة لا تتراجع أو تستكين والأمن لم يستتب. فقرر الجيش الأميركي شنّ حملة على المقاومة وخصوصاً في الفلّوجة ضد «جيش محمد ـ الأنصار» وتزامنت حملة الفلّوجة مع فضيحة أنّ الولايات المتحدة تتكل على مرتزقة من جنسيات مختلفة تحت غطاء شركات أمنية ومنها شركة USA Blackwater. فقد قتل المقاومون عناصر من هذه الشركة في الفلوجة، ما اعتبرته قوات الاحتلال فتيلاً لشنّ هجوم واسع على الفلوجة بغية القضاء على بؤر المقاومة. ولكنّهم فوجئوا بأنّ مقاومة الفلوجة كانت خصماً شرساً استطاعت قتل 40 جندياً أميركياً وجرح 300 من المهاجمين. وغضب الأميركيون أنّ تمشيطهم الأرضي لم ينفع فانتقموا من المدينة وقاموا بإعدامات ميدانية وقتلوا الناس في بيوتهم وفي الشوارع، حتى فاق عدد القتلى من المواطنين العراقيين المئات والجرحى بالآلاف. في وقت كان النقد الإعلامي لما يرتكبه الأميركون في الفلّوجة يتصاعد أخذت الحكومة العراقية الانتقالية تطالب بوقف الحملة. إلا أنّ الانتقام الأميركي استمر سعياً إلى تحقيق إنجاز ميداني يحفظ ماء الوجه للجيش الأميركي. ولكن أي إنجاز لم يحصل وأقصى ما توصل إليه الجيش الأميركي في الفلّوجة هو هدنة باتفاق هزيل توافق فيه المقاومة على وقف اطلاق النار ما يسمح للأميركيين بالانسحاب، وتعيين ضابط بعثي سابق مسؤولاً عن أمن المدينة. وأثبتت المقاومة في هذه الهدنة أنّها انتصرت وأميركا انسحبت تجرجر أذيال الخيبة بعد تنفيذ حملة رافقها الكثير من

الإعلام الرنّان الذي تحدث عن بطولات وهمية للمارينز. وبعد ذلك، تصاعدت عمليات المقاومة العراقية في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2004 بشكل لم يعتده الأميركيون، حتى أنّ القوى العراقية التي أُولجت بأمن الفلوجة تفرق عناصرها وعادت المدينة إلى سيطرة المقاومة.

أما في المناطق الشيعية في جنوب البلاد، حيث توجّهت أيضاً حملات أميركية كبيرة لتأديب المقاومين وفرض السيطرة، فقد كانت المقاومة تحقّق انتصارات ميدانية سريعة ضد وحدات تابعة لإسبانيا والسلفادور وبولندا، خصوصاً في النجف والكوت، ما تطلّب نقل قوات أميركية لدعم تلك الوحدات. إلّا أن طابوراً أميركياً يضم شاحنات ومدرعات تقودها عناصر مسلحة تعمل لدى الشركات الأمنية الأميركية تعرض لكمين حيث دمر المقاومون عدداً كبيراً من الآليات وقتلوا العناصر الأجنبية. وعجزت القوى البريطانية عن إثبات وجودها في البصرة، فقد خافت من المقاومة وخففت الدوريات وتجنّبت الظهور أمام العراقيين. وأجبرت المقاومة العراقية الأميركيين بعد عام من الاحتلال على الموافقة على نقل السلطة إلى العراقيين وصدر قرار مجلس الأمن رقم 1546 في حزيران/ يونيو 2004 بنقل السيادة جزئياً لحكومة تصريف أعمال عراقية.

ثم حاولت حكومة علاوي تثبيت سلطتها على الأرض بموجب صلاحيات محدودة من قوى الاحتلال، فحاولت بسط الأمن على المدن الرئيسة ومحطات النفط، مصدر الدخل الرئيسي للدولة. ولكن ضعف الجيش العراقي وتضعضع أجهزة الأمن واستمرار أعمال المقاومة وشح المال في الخزينة أفشل طموح حكومة علاوي في تحقيق إنجازات.

ومع قدوم خريف 2004، تبيّن أنّ الوضع قد تمّ تقسيمه جغرافياً إلى أربع مناطق نفوذ هي:

1. **إقليم حكم ذاتي للأكراد في الشمال الشرقي.**
2. **حكومة عراقية انتقالية في بغداد بإشراف أميركي.**

3. جيش احتلال أميركي منتشر في عدّة مناطق وخصوصاً في المدن الرئيسة وفي قواعد، إضافة إلى وحدات رمزية من دول أجنبية أخرى.

4. مناطق عدّة تسيطر عليها حركات المقاومة المتعدّدة وتفرض عليها أمنها الذاتي.

وحتى في المدن الكبرى كان للمقاومة بؤر نفوذ جنباً إلى جنب مع قوى الاحتلال وقوى الحكومة الانتقالية. لكن على الرغم من تهديد علاوي بأنّه سيسحق المقاومة وينهيها بمساعدة الأميركيين إلا أنّ الوضع على الأرض فرض على الحكومة التفاوض مع المقاومة في كل حين. وأدّى هذا الوضع إلى أمر واقع لم تحتمله الإدارة الأميركية لأنّه فضح فشلها الفظيع في احتلال العراق وإدارته. ولذلك عزم الجيش الأميركي أمره مجدّداً وشنّ هجوماً كبيراً على الفلّوجة في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، بمعونة وحدات تابعة للحكومة الانتقالية. وكانت هذه العملية الأكبر بين المقاومة والجيش الأميركي حتى مقارنة بالغزو نفسه قبل عام ونصف عندما اقتصر الأمر على بعض المعارك بين الجيش العراقي وجيوش الغزو. والجدير بالذكر أنّ خسائر جيوش الغزو البشرية في ربيع 2003 لم تزد عن 132 قتيلاً، في حين استطاعت المقاومة العراقية قتل 5000 جندي أميركي ومتعدّد الجنسية.

في معركة الفلّوجة هذه اعترف الأميركيون بمصرع 92 جندياً أميركياً وجرح خمسمائة. ولكي يحفظوا معنويات جيشهم ذكر الأميركيون أنّ قواتهم قتلت ألفي مقاوم عراقي ولكن مصادر إعلامية قالت إنّ معظم قوى المقاومة كانت قد غادرت المدينة قبل دخول الأميركيين وأنّ معظم من قتلهم الأميركيون كانوا من المدنيين. وبثّت وسائل الإعلام مشاهد جنود أميركيين يقتلون مدنيين عراقيين عزّل بدم بارد، أو يدخلون منازل فيها نساء وأطفال ويفتحون نيران أسلحتهم دون التأكد من بداخلها، ما أغضب الرأي العام العالمي. ولردّ النقمة الشعبية قام الأميركييون باعتقال رجال مارينز شوهدوا في الفيديو يمارسون القتل إلا أنّ هؤلاء الجنود أعفوا من مسؤولية قتل العراقيين فيما بعد وبعيداً عن الإعلام، ما يعني أنّ

أوامر القتل كانت صريحة من الضباط.

وفي هجوم أميركي مواز على مدينة الموصل في الشهر نفسه، وقعت معركة كبيرة بين المقاومة العراقية والجيش الأميركي مدعوماً هذه المرة من ميليشيا البشمرغا الكردية. فاستطاعت المقاومة قتل عدد كبير من الجنود الأميركيين هناك أيضاً والصمود إلى درجة أنه بعد اسبوعين من بدء معركة الموصل، فجّر مقاوم عراقي نفسه وسط مخيّم أميركي في الموصل ما أدّى إلى مقتل 14 جندياً أميركياً وجرح 115 آخرين. وهو المخيّم ذاته الذي أمضى فيه الرئيس بوش الابن عيد الشكر مع جنوده قبل عام بالضبط.

ولم يمض العام 2004 حتى غيّر الأميركيون استراتيجيتهم العسكرية وقرروا تحاشي مواجهة المقاومة في عمليات ميدانية واسعة بل عمدوا إلى التركيز على تدريب الجيش العراقي ليقوم هو بمهمة لجم المقاومة فيقتل عراقيون عراقيين، فيما تخفف قوى الاحتلال من ظهورها العلني وتتجمع في قواعد ومعسكرات. وأمر القائد الأميركي الجنرال جورج كيسي قوى التحالف الغربي في العراق أن تضع ثقلها في تأهيل قوى عراقية نظامية تقوم هي بمكافحة المقاومة. وأمل الأميركيون أنّ إجراء انتخابات برلمانية سيخفف من شعور الشعب العراقي بأنّه واقع تحت الاحتلال فيبعده عن دعم المقاومة.

وجرت انتخابات وطنية في 30 كانون الثاني/ يناير 2005 لحقها قيام حكومة من مهامها الرئيسة وضع دستور جديد. ثم تراجع مستوى العنف في الأشهر الأولى من 2005 حيث انخفضت عمليات المقاومة من 70 في اليوم إلى 30 عملية. ولكن المقاومة لم تصبر طويلاً لأنّ الأميركيين اكتفوا بالانتخابات وبالهدوء النسبي ولم يعلنوا عن أي خطة للانسحاب، فعادت وتيرة المقاومة إلى التصاعد وكان شهر أيار/ مايو 2005 الأكثر عنفاً منذ الغزو. ثم اغتنمت سلطة الاحتلال تحسّن الطقس فشنّت حملة الربيع اسمتها «عملية Matador» (أي مصارع الثيران) في المناطق ذات الكثافة العربية السنيّة غرب وشمال غرب بغداد بعدما ازداد دخول المتطوعين العرب والأسلحة والمساعدات عبر الحدود السورية. وقد أدّت مشاركة متطوعين عرب وقدوم أسلحة إلى اشتداد عود المقاومة العراقية في تلك المنطقة إذ

كثرت العمليات من تفجير وقصف صاروخي ومعارك في المدن استعمل أثناءها المقاومون معاطف واقية للرصاص وأظهروا قدرات قتالية محترفة. وكانت النتيجة مصرع 79 جندياً أميركياً وجرح مئات المارينز مقابل مقتل 125 من المقاومين.

ولم يقتصر الأمر على معارك وعمليات ضد الاحتلال، فقد سقط أيضاً في شهر أيار/ مايو أكثر من 700 مدني عراقي وجرح الآلاف بسبب العنف الطائفي الذي تفاقم، حيث تعرضت مناطق ذات كثافة شيعية لعمليات انتحارية وسيارات مفخخة وقصف صاروخي. ومع أنّ الجيش الأميركي احتل تلك المنطقة إلا أنّه فشل في قتل كل المقاومين لأنّ العدد الأكبر فضّل الاختباء أمام الدبابات والطائرات.

لكن على الرغم من اعتبار القادة العسكريين الأميركيين أن عملية الربيع كانت ناجحة إلى حدّ ما إلا أنّ الإدارة الأميركية أصيبت بشعور بالفشل، وصرّح مسؤول رفيع بأنّ «الولايات المتحدة لم تعد تتوقّع أن يكون في العراق ديمقراطية نموذجية أو صناعة نفطية مزدهرة أو مجتمع حيث يتمتع معظم الناس بالحرية والأمن والبحبوحة الاقتصادية... كل ما كنا نريد عمله أصبح غير واقعي الآن لأنّ الأجندة التي أمامنا أصبحت ضيقة جداً بسبب ما يتفاقم على الأرض كل يوم»[1].

استغرق تأليف حكومة عراقية جديدة معظم العام 2006 ورافق ذلك استمرار عمليات المقاومة وهجمات إرهابية على أهداف مدنية على أساس مذهبي بين سنة وشيعة. وكان العنف الطائفي يتعاظم ما أضفى صبغة الحرب الأهلية على أحداث العراق. ففي 22 شباط/ فبراير 2006 جرى تفجير مسجد الامام العسكري فأحدث تخريباً كبيراً في المقام. وكانت فرق إعدام تجوب أحياء المدن الرئيسة، فتقتحم البيوت وتقتل المدنيين على أساس مذهبي، فاغتالت 7000 شخص خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2006، منهم 1313 في شهر آذار/ مارس، في حين قتلت العمليات الانتحارية ما مجموعه 500 مدني منهم 173 في آذار/

(1) *The Washington Post*, 14 August 2005.

مارس. وأكثر من نصف القتلى المدنيين في هذه الأشهر الثلاثة كانوا في بغداد نفسها، في حين بلغ عدد القتلى المدنيين في بغداد خلال شهر نيسان/ أبريل 2006 يناهز 1100 شخص.

أعمال العنف شبه اليومية كانت تثير الانتقادات ضد الإدارة الأميركية حتى في الإعلام الأميركي وفي أوساط كبار الضباط بأنّ العراق قد تحول إلى مستنقع عنف من دون أفق. وإذا كان الأميركيون قد غرقوا في مستنقع العراق فإنّ البريطانيين فضّلوا الخروج السريع متى كان ذلك ممكناً. ففي 12 تموز/ يوليو 2006 سلّموا محافظة المثنّى إلى السلطات العراقية وهي المرة الأولى التي ينسحب فيها الاحتلال من أرض عراقية منذ 2003 كما كانت اسرائيل تنسحب تحت ضغط المقاومة في جنوب لبنان من مناطق مختلفة تدريجاً. ورافق الانسحاب البريطاني إعلان السفير الأميركي في بغداد زلماي خليل زاده ومعه الجنرال كيسي أنّ انسحابات مشابهة ستتم من محافظات أخرى كلما سمحت الظروف الميدانية بذلك، واحتفلت الحكومة العراقية بهذا الانجاز الأول على طريق التحرير. وبعد أسبوع، أي في 20 تموز/ يوليو 2006، سلّمت قوى الاحتلال قاعدة 101st Airborne Division Main Command Post التي كانت قصراً سابقاً لصدّام في محافظة نينوى للحكومة العراقية. وتلى ذلك انسحاب 1200 جندي بريطاني من قاعدة قرب العمارة في محافظة ميسان في الجنوب وذلك في 24 آب/ أغسطس 2006. وكانت القاعدة البريطانية هدفاً دائماً لعمليات المقاومة التي أجبرت البريطانيين على الانسحاب من المحافظة وتسليمها إلى الحكومة العراقية. وإذ وصف مقتدى الصدر عملية الانسحاب من ميسان بأنّها لم تكن بمشيئة الاحتلال «بل كانت عملية طرد للمحتل.. ويجب أن نحتفل بهذه المناسبة»،

ومع زعم القيادة الأميركية أنّ الوضع يتجه نحو الهدوء، فإنّ المعارك والتفجيرات في أنحاء العراق تواصلت طيلة صيف وخريف 2006 واجهها الاحتلال بعمليات تمشيط واسعة وخصوصاً ضد المناطق العربية السنيّة وضد الميليشيات الشيعية. وفي تلك الأثناء تعرضت بغداد لموجة سيارات مفخخة قتلت مئات المدنيين في تشرين الثاني/ نوفمبر، في اليوم ذاته الذي أعلن فيه ناطق أميركي أنّ الأمن بدأ يستتب. وعلى سبيل المثال في 9 تشرين الثاني/

نوفمبر انفجرت سيارة مفخخة في حي الكرادة في بغداد قتلت 6 وجرحت 28 شخصاً فيما قتلت مفخخة أخرى سبعة أشخاص وجرحت 27 في حي القاهرة في بغداد. وفجّر انتحاري نفسه في سيارته في حي في جنوب بغداد فقتل سبعة وجرح 27 أيضاً. كما انفجرت سيارة قرب معهد الفنون الجميلة قتلت ثلاثة وجرحت ستة. إضافة إلى عشرات التفجيرات المماثلة وسقوط صواريخ وقذائف على الأحياء والعثور على عشرات الجثث في الطرق، ما جعل عدد عمليات العنف داخل بغداد يصل إلى المئات خلال شهر واحد. كما حدثت أعمال مقاومة وحوادث عنف طائفي في معظم مناطق العراق خلال تشرين الثاني/ نوفمبر في الصويرة والعمارة والمقدادية وتل عفار والموصل وبعقوبة ولطيفية جنوب بغداد ومناطق أخرى.

ومن نماذج التفجيرات كان الهجوم على مقام الإمام العسكري في سامراء في 23 شباط/ فبراير 2006 وهو من أهم مراكز الشيعة ورموزهم الدينية وذلك لإثارة غضب الشيعة ودفع البلاد نحو التناحر الطائفي. واتُّهم بهذا العمل تنظيم القاعدة وجماعة سنيّة هي «مجاهدي مجلس الشورى» الذين يرأسهم عبدالله رشيد البغدادي . وبالمقابل ظهرت تنظيمات مسلحة شيعية متعاونة مع الأميركيين وتتمتع بعلاقات ونفوذ داخل الحكومة العراقية وقامت بهجمات على مراكز السنّة والجماعات السنيّة المعادية لها. وهكذا انحدر العراق في أتون عنف طائفي تقوم فيه فئات مقاومة أو جماعات دينية بهجمات على قوى احتلال أو على السلطة العراقية من قوى أمن وشرطة ومكاتب وعلى رموز الشيعة ومساجدهم ومدارسهم ومؤسساتهم، فتردّ عليها قوى السلطة أو جنود الاحتلال أو الفئات المسلحة الشيعية بهجمات مضادة وانتقامية. وأحياناً كانت فرق اغتيال شيعية تجوب الشوارع باحثة عن أشخاص سنّة لقتلهم. وهكذا خلال العام 2006 كان العراق يعيش عملياً حرباً أهلية مفتوحة استعملت فيها

الصواريخ والقصف المدفعي في أحياء مختلطة داخل بغداد وسواها[1].

في 11 أيلول/ سبتمبر 2006 كشف تقرير سري أعدّه مسؤول المخابرات في المارينز، الكولونيل بيتر دفلن، أنّ محافظة الأنبار قد سقطت تماماً بأيدي المقاومة وأنّ قوات الاحتلال فقدت السيطرة عليها. ويضيف التقرير الذي اعتبر سرّياً ولكن نشرت أجزاء منه صحيفة واشنطن بوست: «ليس هناك أي تواجد لأي مؤسسة حكومية عراقية في الأنبار ما خلق فراغاً ملأته جماعة القاعدة التي تمثّل القوة السياسية الرئيسة في الأنبار»[1]. ومهما يكن من دقّة مضمون هذا التقرير فقد درجت تقارير الاحتلال والإعلام الغربي على نعت مجموعات المقاومة بأنّها إما إرهابية أو أنّها من تنظيم القاعدة تماماً كما تصف اسرائيل أي حركة مقاومة في فلسطين ولبنان. وحتى لا يؤثر مقال الواشنطن بوست في معنويات الرأي العام أو جنود الاحتلال ردّ عليه القائد العام للمارينز الميجور جنرال ريتشارد زلمر، «إننا نربح الحرب في العراق ولم أسمع قبل هذا اليوم أي نقاش أننا نخسر الحرب».

وكان الأميركيون يدربون الجيش العراقي والقوى الأمنية لكي تكافح المقاومين والجماعات المسلحة، إلى جانب تمويل وتدريب وتسليح جماعات مسلحة موالية لها تحت تسميات مختلفة وخصوصاً جماعات «الصحوة». ولذلك استغل الأميركيون تعميم فكرة أنّ الأنبار تعمّها الفوضى وتسيطر عليها القاعدة وأخذوا يدعمون قبائل عراقية في الرمادي بقيادة الشيخ عبدالستّار أبو ريشا تحت اسم «تنظيم الصحوة في الأنبار». وحارب هذا التنظيم إلى جانب الأميركيين في خريف 2006 ومكنهم من إعادة السيطرة على أجزاء من الأنبار. ولكن هذا التكتيك لم يحسّن من الوضع الكلي للاحتلال بدليل أنّه أُجبر على تسليم محافظتين إضافيتين إلى الحكومة العراقية. ففي 21 أيلول/ سبتمبر انسحبت القوات الإيطالية من محافظة ذي قار وفي 20 كانون الأول/ ديسمبر انسحبت القوات الأميركية من محافظة النجف. فتسلّم الجيش العراقي هاتين المحافظتين.

---

(1) Anthony Arnove, *Iraq: The Logic of Withdrawal*, New York, The New Press/Norton, 2006, pp. 85-100.

ومقارنة بالنظام البعثي الذي حافظ على بعض أوجه الحداثة فيما يتعلق بالثقافة وحقوق المرأة، فقد فرضت التنظيمات المسلحة من الجانبين أجواء رعب وحالة قمعية على المرأة العراقية منذ بدء الاحتلال الأميركي، حيث قامت عصابات مسلحة بقتل النساء واغتصابهن وتفجير أماكن تجمعهن ونواديهن. وحتى داخل العائلات، أخذ الرجال في التشدّد نحو المرأة، وانقلب الزوج أو الأخ أو الابن أو الأب ضد المرأة سواء أكانت أماً أو أختاً أو زوجة أو ابنة. فارتفع معدّل العنف الأسري إلى درجات غير مألوفة في المجتمع العراقي وترحّم الكثيرون على «أيام صدّام». واخترق تطبيق الشريعة الإسلامية أوجه تنظيم الحياة في البلاد فيما أصبح ركناً في الدستور الجديد عبر المادة 41 التي فاقمت من تدهور وضع المرأة وجعلتها عرضة للأذية. هذه التعقيدات كانت أكبر من أن يستوعبها الاحتلال الأميركي بعنجهيته السطحية ففشل فشلاً ذريعاً في نقل العراق إلى الديمقراطية الغربية وحقوق الانسان كما ادّعت الإدارة الأميركية لعدّة سنوات قبل الغزو.

وصدرت آراء غربية في تلك الفترة تضع اللوم في تدهور الوضع الأمني والاجتماعي على العراقيين بمنطق «كيفما تكونوا يولّى عليكم». ويقول أصحاب هذه الآراء: ماذا كان الأميركيون سيفعلون إذا لم يرغب العراق في أن يتحول نحو القيم الغربية؟ ألم ينتج نظاماً غير ديمقراطي الواحد تلو الآخر منذ 1920؟ وقيل أيضاً إنّ نظاماً شبيهاً بالذي طبّقه البعث وخصوصاً في عهد صدّام هو ما يحتاجه العراق وهو ما ردّده مراراً توماس فريدمان في مقالاته في نيويورك تايمز. ولكن هذا كان افتراء على شعب العراق الذي دمره الأميركيون خلال عشرين عاماً من الحصار والحروب. فقد ظهرت ثمّة قوى عديدة في المجتمع العراقي تحت الاحتلال تدفع باتجاه الدولة المدنية وحقوق المرأة كما ظهرت جمعيات مدنية تدافع عن حقوق الإنسان وافتتحت مراكز لحماية المرأة ومأوى للمرأة التي تتعرض للعنف الأسري منها منظمة حرية المرأة في العراق. لقد اعتبر عدد من المراقبين أنّ سوء فهم الإدارة الأميركية للواقع العراقي من مزيجه الاثني والديني إلى تطوّره التاريخي وتراثه الثقافي وواقعه الاجتماعي وتاريخ الأقليات في مناطقه المتعدّدة السبب الرئيسي في فشل

الاحتلال وإعادة خلق دولة بديلة عن النظام السابق وتحول ادعاءات الإدارة الأميركية عن قدرتها في نشر الديمقراطية إلى وهم أو سراب[1].

في الأشهر الأولى من 2007 كبرت جماعات الصحوة التي تدعم الاحتلال الأميركي الذي عاود احتلال الرمادي وهيت والحديثة والرطبة والقائم وكلها مدن قريبة من الحدود السورية. وفي الصيف تركز النشاط الأميركي على إعادة السيطرة على محافظة الأنبار واحتلال الفلوجة والكرمة مرة أخرى. وعندما اكتملت سيطرة الاحتلال على الأنبار جاء الرئيس بوش بنفسه إلى المدينة في آب/ أغسطس 2007 للمشاركة «بالانتصار» في احتفال شاركت فيه الصحوة وهنّأ بوش الشيخ ستّار ومشايخ القبائل شخصياً.

وكانت الإدارة الأميركية كعادتها في بلدان أخرى تسعى إلى جعل العراق سوقاً لمصانع الأسلحة الأميركية، فتحت ستار تأهيل الجيش العراقي والقوى الأمنية، كانت مبيعات الأسلحة الأميركية للعراق تزدهر حتى أصبح من أفضل زبائن شركات الأسلحة الأميركية، واستبدلت الكثير من القطع الاشتراكية الصنع، حتى السلاح الفردي الكلاشنيكوف والذي استعمله العراق لأكثر من خمسين عاماً استبدل بأسلحة فردية أميركية. ومن ضمن المشتريات عام 2008 طائرات هليكوبتر بقيمة 2.4 مليار دولار ودبابات ومدرعات وطائرات شحن ومعدّات أخرى بقيمة 10 مليار دولار، إضافة إلى صفقة لـ36 طائرة فانتوم. وفي صيف 2008 عقدت الحكومة العراقية عقداً لشراء 400 آلية مدرعة ومعدات أخرى بقيمة 3 مليارات دولار وست طائرات نقل C-130J بقيمة 1.5 مليار، حتى أصبح العراق الزبون الأول للأسلحة الأميركية حيث بلغت مشترياته من الأسلحة الأميركية 12.5 مليار دولار عام 2008 باستثناء صفقة الطائرات المقاتلة، أي 37 بالمئة من مجموع سائر مبيعات الأسلحة الأميركية أي 34 ملياراً في ذلك العام.

---

(1) Roland Benedikter, *Sustainable Democratization of Iraq.*

لكن على الرغم من تزايد قوة الجيش الأميركي ومضاعفة وجوده العسكري منذ مطلع 2007 وظهور جماعات الصحوة، فإنّ عمليات المقاومة تواصلت عامي 2008 و2009، بل تصاعدت، حتى أنّها شنّت هجوماً بالصواريخ على وسط بغداد في أيلول/ سبتمبر 2009 في اليوم الذي كان فيه جون بايدن نائب الرئيس الأميركي يزور العراق ويلتقي رئيس الوزراء نوري المالكي. وعلى الرغم من إدّعاء بايدن أنّه جاء في «مهمة استماع» إلا أنّه جلب معه ملفات في غاية الأهمية يريد الرئيس الجديد باراك أوباما الاطمئنان عليها بعدما وعد بالانسحاب الكامل من العراق في حملته الانتخابية. وشملت هذه الملفات مصالح الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العراقي وخصوصاً في قطاع النفط والملف الأمني والمصالحة السياسية داخل العراق. ثم وسّع بايدن اجتماعاته حول الملف النفطي مع شخصيات عراقية في بغداد وطار إلى كردستان لاجتماعات مماثلة. ثم عاد إلى بغداد وكرر التزام واشنطن سحب كامل وحداتها القتالية بحلول شهر آب/ أغسطس 2010 ثم الانسحاب الكامل بنهاية 2011.

في 18 آب/ أغسطس 2010 انسحبت الوحدات القتالية الأميركية من العراق فيما بقيت قوى عسكرية أميركية أخرى إضافة إلى عناصر المرتزقة تحت غطاء الشركات الأمنية الأميركية. وسمح هذا الانسحاب لأوباما أن يعلن في 31 آب/ أغسطس 2010 نهاية «عملية حرية العراق» و«قلب الصفحة». وأطلق تسمية «فجر جديد» على ما تبقى من العمليات الأميركية في العراق. وكانت الوحدات التابعة للدول التي شاركت في الاحتلال قد انسحبت في فترات متفاوتة حتى لم يبق في العام 2011 سوى قوات أميركية. ففي أيلول/ سبتمبر 2006 كان العدد الرسمي للقوات الأميركية في العراق هو 146 ألفاً يدعمهم 20 ألفاً من الشركات الأمنية الخاصة التي وظفت مرتزقة من أنحاء العالم، لم يبق منها عام 2010 سوى بضعة آلاف.